مركز الحبتور للأبحاث

ديناميكيات الحرب والسياسة

كيف تعيد الحرب الإسرائيلية الإيرانية تشكيل انتخابات الكنيست في 2026

أبريل 2026

HABTOORRESEARCH.COM

مركز
الحبتور
للأبحاث

د. عزة هاشم

مدير مركز الحبتور للأبحاث

إعداد

مصطفى أحمد

باحث أول
وحدة الدراسات السياسية

فرح أحمد

باحث
وحدة الدراسات السياسية

تصميم

عبدالعظيم محمد

مصمم جرافيكي أول

هذا الإصدار مجاني وغير مخصص للبيع أو التوزيع. ويُحظر بيعه أو توزيعه داخل أو خارج مصر، بدون تصريح كتابي من مركز الحبتور للأبحاث، ويحتفظ مركز الحبتور للأبحاث بجميع حقوق الملكية الفكرية للمحتوى.

شهد النظام السياسي الإسرائيلي تحولات هيكلية على خلفية اندلاع عملية الأسد الزائر بين إسرائيل وإيران في أواخر شهر فبراير من عام ٢٠٢٦. حيث يمثل هذا الصراع انتقالاً من سياسات الردع التقليدي وحروب الوكالة إلى عقيدة المواجهة الشاملة والضربات الاستباقية الموجهة ضد البنية التحتية النووية والعسكرية في العمق الإيراني.

وتزامنت هذه التطورات العسكرية مع اقتراب الموعد الدستوري لإجراء انتخابات الكنيست السادسة والعشرين، المقررة في موعد أقصاه أكتوبر ٢٠٢٦، وذلك في ظل بيئة سياسية تتسم بالهشاشة بالنسبة لرئيس الوزراء بنيامين نتنياهو وائتلافه الحاكم. فقد بدأت هذه المواجهة في وقت تعاني فيه القيادة التنفيذية من تراجع في مؤشرات الدعم السياسي، متأثرة بالتداعيات المستمرة للإخفاقات الاستخباراتية والأمنية المرتبطة بأحداث السابع من أكتوبر 2023. وتترافق هذه التحديات مع تراجع المؤشرات الاقتصادية المحلية، والانقسامات المجتمعية الحادة حول تشريعات التجنيد الإلزامي لليهود المتشددين، فضلاً عن مسار المحاكمات القضائية الجارية. وفي هذا السياق، تشير المعطيات التحليلية إلى مساعي القيادة التنفيذية لتوظيف حالة الطوارئ الوطنية بهدف توطيد تماسك القاعدة الانتخابية اليمينية، وإثبات مركزية القيادة الحالية في إدارة التهديدات الأمنية ضمن نظام برلماني معقد.

يفرض تقاطع النزاعات العسكرية الممتدة مع الدورات الانتخابية الديمقراطية تحديات بنيوية معقدة على السلوك التصويتي ومستقبل القيادات الحالية، حيث تتداخل متطلبات التعبئة الوطنية مع أزمات الثقة المؤسسية المتجذرة في الوعي العام. يقدم هذا التحليل قراءة للحسابات الانتخابية قبل وبعد اندلاع المواجهة، ويستعرض السوابق التاريخية لتأثير الحروب الممتدة على الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة، كما يحلل الدوافع الاستراتيجية والشخصية التي توجه عملية صنع القرار، وصولاً إلى استشراف مسارات إعادة تشكيل الخريطة الانتخابية في استحقاق عام ٢٠٢٦.

المشهد السياسي قبل الحرب: أزمة ومأزق

اتسم المشهد السياسي الإسرائيلي قبيل اندلاع العمليات العسكرية ضد إيران بهشاشة هيكلية واضحة داخل الائتلاف الحاكم الذي يقوده بنيامين نتنياهو، والذي يضم حزب الليكود والأحزاب القومية الدينية والفصائل الحريدية المحافظة. واجه هذا التحالف أزمة شرعية متصاعدة وتآكلاً مستمراً في مستويات الثقة العامة، نتيجة لتراكمات سياسية وأمنية متعددة. بدأت هذه التراكمات مع التداعيات المجتمعية لمحاولة تمرير التعديلات القضائية في عام ٢٠٢٣، وتفاقمت بشكل حاد إثر الإخفاقات الاستخباراتية والأمنية المرتبطة بأحداث السابع من أكتوبر عام ٢٠٢٣، فضلاً عن استمرار مسار المحاكمات القضائية لرئيس الوزراء بتهم الفساد.

وقد انعكست هذه العوامل مجتمعة على التقييمات الشعبية للحكومة؛ إذ أظهر استطلاع للرأي أجرته صحيفة معاريف في عام ٢٠٢٥ أن ٦٢٪ من المستطلعة آراؤهم فقدوا ثقتهم في قدرة الحكومة الحالية على إدارة شؤون الدولة بفعالية. وأسفرت هذه المعطيات عن حالة من الجمود السياسي، حيث واجه الائتلاف صعوبات بالغة في الحفاظ على تماسكه الداخلي وتأمين الدعم الشعبي اللازم لضمان استقراره في السلطة.

وقد تجلت هذه الأزمة الهيكلية بوضوح في المؤشرات الإحصائية واستطلاعات الرأي التي أُجريت في شهري يناير وفبراير من عام ٢٠٢٦. فقد أظهرت معظم القياسات المستقلة، بما في ذلك استطلاعات مؤسسة لازار للأبحاث ومؤشرات القنوات الإخبارية الرئيسية كالقناتين الثانية عشرة والثالثة عشرة ومؤسسة زمان إسرائيل، أن الائتلاف الحاكم يراوح مكانه عند حاجز يتراوح بين ٤٦-٥١ مقعداً، وهو رقم يبتعد بشكل ملحوظ عن الأغلبية البرلمانية المطلقة المتمثلة في ٦١ مقعداً واللازمة لتشكيل الحكومة. في المقابل، أظهرت البيانات اقتراب كتلة المعارضة من حاجز ٦٠ مقعداً، وتوافقت هذه الأرقام مع التوقعات الصادرة عن المركز العربي في واشنطن، التي رجحت فوز المعارضة بأغلبية تقارب الثمانية والخمسين مقعداً.

جهة استطلاع الرأي / الناشر	التاريخ	مقاعد الليكود	مقاعد بينيت ٢٠٢٦	كتلة الائتلاف	كتلة المعارضة	الأحزاب العربية
زمان إسرائيل / يوسي تاكتيكا	٢٢ يناير	٢٥	٣٦	٥٠	٦٠	١٠
القناة 13 / معجار موهوت	٢٠ يناير	٢٥	٢٣	٥١	٥٦	١٣
الاخبار 12 / مدغام	١٥ يناير	٢٦	٢٢	٥١	٥٩	١٠
القناة 14 / التصويتات المباشرة	١ يناير	٣٥	١١	٦٦	٤٤	١٠

وعلى الرغم من ظهور بعض الاستطلاعات الاستثنائية، كقياسات القناة الرابعة عشرة التي منحت الائتلاف تقدماً نظرياً، إلا أن الاتجاه العام أشار بوضوح إلى عدم كفاية الاعتماد على القاعدة اليمينية التقليدية لضمان الاستمرار في الحكم، لا سيما مع بروز شخصيات سياسية وعسكرية سابقة، مثل نفتالي بينيت وجادي آيزنكوت، كبدائل مطروحة قادرة على استقطاب شريحة الناخبين من تيار يمين الوسط الرافضين للسياسات الحكومية الراهنة.

إلى جانب التحديات الانتخابية، شهدت الساحة الداخلية الإسرائيلية تصاعداً في حدة القضايا الخلافية التي قوضت الاستقرار الحكومي بشكل منهجي. وبرزت أزمة التجنيد العسكري لليهود المتشددين كواحدة من أكثر القضايا إلحاحاً وتأثيراً على التماسك المجتمعي، خاصة في ظل الاستنزاف المستمر لقوات الاحتياط التابعة للجيش الإسرائيلي الموزعة على جبهات قتالية متعددة. وقد أسهمت هذه القضية في توسيع الفجوة بين الطبقات العلمانية والتقليدية، التي تتحمل الأعباء الفعلية للخدمة العسكرية والضغوط المصاحبة لها، وبين الفصائل الدينية التي تحظى بإعفاءات مؤسسية بضمانة من الائتلاف الحاكم. وبالتوازي مع هذه التوترات الاجتماعية، برزت تحديات اقتصادية كلية تمثلت في تباطؤ معدلات النمو الاقتصادي، وارتفاع تكاليف المعيشة، وتصاعد الخلافات حول إقرار الميزانية العامة للدولة. وقد أدت هذه العوامل الاقتصادية والاجتماعية المتشابكة إلى زيادة معدلات التذمر العام وتعزيز التصورات السلبية حول كفاءة الإدارة الحكومية، مما وضع الائتلاف الحاكم أمام انسداد سياسي داخلي يستدعي معالجات جذرية.

وفي خضم هذا الانسداد الداخلي، كانت التوقعات الأمنية والجيوسياسية تشهد تحولاً ملحوظاً على مستوى الوعي العام، مما هيأ بيئة مجتمعية قابلة لتقبل التحركات العسكرية الاستراتيجية. فقد أوضحت بيانات مسح الأمن القومي، الصادرة عن معهد دراسات الأمن القومي الإسرائيلي في شهر يناير ٢٠٢٦، أن أكثر من ٦٢٪ من الرأي العام الإسرائيلي كانوا يتوقعون تجدد الأعمال العدائية مع إيران خلال فترة لا تتجاوز ستة أشهر. كما أظهرت القياسات انقساماً متقارباً في الآراء حول جدوى توجيه ضربة عسكرية استباقية، حيث أيدها خمسة وأربعون بالمائة مقابل معارضة ٤٣٪. ومع حلول شهر فبراير من العام ذاته، سجل المعهد ذاته ارتفاعاً في نسبة المؤيدين لتنفيذ هجوم إسرائيلي منفرد ضد إيران لتتجاوز حاجز ٥٠٪، مترافقاً مع مستوى ثقة مرتفع بلغ ٧٢٪ بالمائة بمدى جاهزية وكفاية منظومات الدفاع الجوي الإسرائيلية لصد أي ردود فعل محتملة. وقد شكلت هذه المؤشرات الإحصائية دليلاً على تزايد الاستعداد السيكولوجي والسياسي لدى الجمهور الإسرائيلي لتقبل سيناريوهات التصعيد العسكري المباشر، مما وفر لاحقاً البيئة التمهيدية لانطلاق العمليات العسكرية كمتغير جديد في معادلة معقدة داخلياً وإقليمياً.

تآكل الائتلاف وانحسار التأييد

امتداداً للأزمة الهيكلية التي أحاطت بالائتلاف الحاكم قبيل بدء العمليات العسكرية، أحدث الإطلاق الفعلي لعملية "الأسد الزائر" في فبراير تحولاً مباشراً في اتجاهات الرأي العام الإسرائيلي. وقد تجلى هذا التحول السيكولوجي في تفعيل ما يُعرف في أدبيات العلوم السياسية بظاهرة "الالتفاف حول العلم"، وهي استجابة سلوكية منهجية ومألوفة تحدث عندما تواجه النظم الديمقراطية تهديدات خارجية، مما يدفع المواطنين مؤقتاً لتأجيل التباينات السياسية والاصطفاف التام خلف القيادة التنفيذية والمؤسسة العسكرية.

وعكست استطلاعات الرأي هذه الظاهرة بوضوح؛ إذ سجل استطلاع سريع أجراه معهد الدراسات الاجتماعية الإسرائيلي، في الفترة من ١-٥ من مارس، تأييداً شعبياً إجمالياً للعملية العسكرية بلغ٨١٪، مع تركز مرتفع في أوساط الإسرائيليين اليهود بنسبة وصلت إلى ٩٣٪، حيث صنف ٦٠٪ منهم هذا التأييد بدرجة قوية.

نسبة تأييد العمل العسكري ضد إيران

وفقاً للفئات الديموغرافية لعام 2026

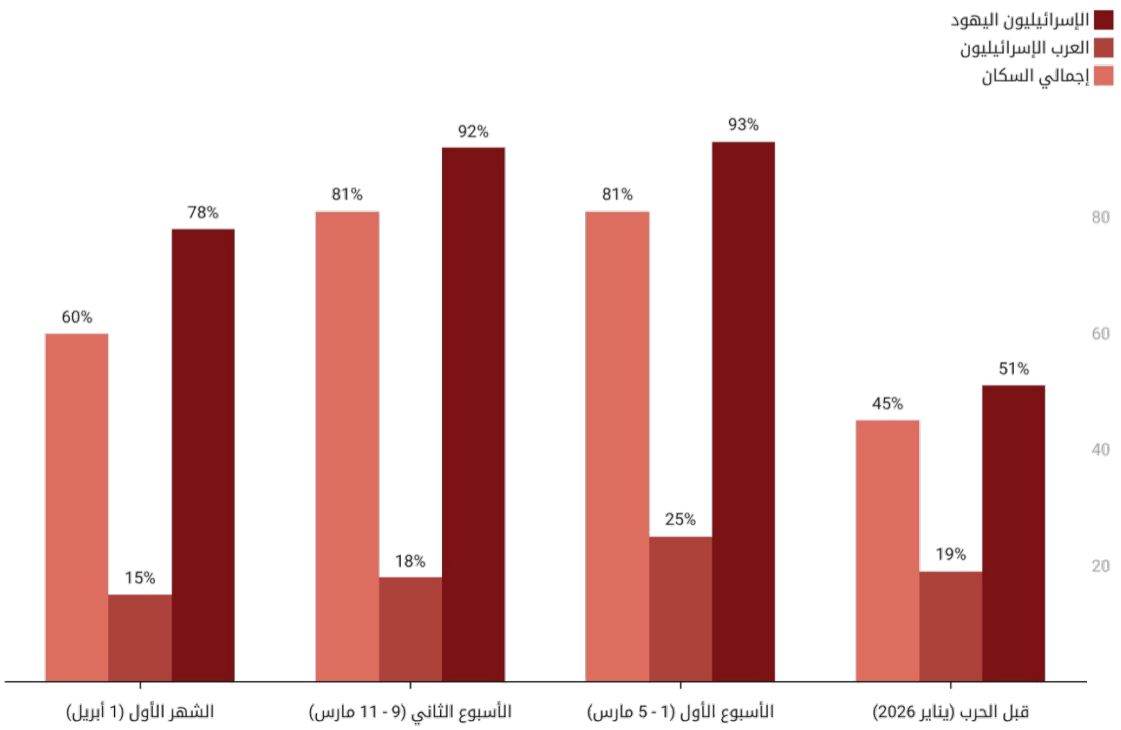

وتوافقت هذه النتائج مع بيانات المعهد الإسرائيلي للديمقراطية الصادرة بين ٩-١١ من مارس، والتي أكدت استقرار نسبة التأييد العام عند ٨١٪، مسجلة نسبة تأييد بلغت ٩٢٪ بين الإسرائيليين اليهود، ومشيرة إلى أن التوافق شمل ٩٦٪ من ناخبي الائتلاف الحاكم، بل إن ٧٧٪ من ناخبي المعارضة أيدوا الحملة العسكرية في أسبوعها الأول. وبالتوازي مع هذا الإجماع المبدئي، ارتفعت التقييمات الشخصية لأداء رئيس الوزراء بشكل ملحوظ، حيث أعرب ٧٤٪ من المستطلعة آراؤهم عن اعتقادهم بأن بنيامين نتنياهو يدير مسار الحرب بفعالية، وهو ما يتسق مع أبحاث العلوم السياسية التي تشير إلى أن هذا التأثير يكتسب أهمية خاصة كاستجابة للهجمات التي تستهدف المدنيين، ويتركز بشكل أساسي خلال فترات حكم الحكومات المحافظة.

وقد تُرجمت هذه المؤشرات السلوكية فوراً إلى تغيرات في نسب التأييد الحزبي وسط القصف الأمريكي الإسرائيلي المكثف واستهداف القيادات الإيرانية البارزة. فقد توقع استطلاع لمؤسسة "زمان إسرائيل" في ٤-٥ من مارس، بعد أيام قليلة من بدء العملية، ارتفاع المقاعد المخصصة لحزب الليكود إلى ٣١ مقعداً، بزيادة ملحوظة عن ٢٧ مقعداً التي توقعها استطلاع الأسبوع السابق. واستمر هذا المسار التصاعدي طوال شهر مارس، إذ استقرت التوقعات الخاصة بحزب الليكود في نطاق يتراوح بين ٢٦-٢٩ مقعداً، وفقاً للاستطلاعات التي أجرتها مؤسسات استطلاعية رئيسية، بينما أظهرت استطلاعات مؤسسة "دايركت بولز" التابعة لشلومو فيلبر لصالح القناة الرابعة عشرة المحافظة تقديرات أعلى لامست حاجز ٣٤- مقعداً.

جهة استطلاع الرأي	التاريخ	مقاعد الليكود	ياشار! (إيزنكوت)	كتلة الائتلاف	كتلة المعارضة	الأحزاب العربية
لازار / معاريف	٣٠. - ٣١ مارس	٢٥	١٤	٤٩	٦١	١٠
القنطار / كان 11	٢٩ مارس	٢٨	١٣	٥٣	٥٦	١١
يوسي تاكتيكا/ زمان إسرائيل	٢٦ مارس	٢٩	١٧	٥٣	٥٧	١٠
مدغام / هحداشوت 12	١٩ مارس	٢٨	١٢	٥١	٥٩	١٠
زمان إسرائيل	٤-٥ مارس	٣١	١٤	٥١	٥٩	١٠

ومع ذلك، تكشف القراءة المنهجية للبيانات الموزعة في النصف الثاني من شهر مارس عن حراك سياسي يتسم بالتعقيد؛ فالصعود الملحوظ في مقاعد الليكود لم ينتج عن كسب أصوات جديدة من معسكر المعارضة أو الوسط المدني، بل كان نتاجاً لعملية تآكل داخلي جرت وقائعها داخل المعسكر اليميني نفسه، حيث عاد الناخبون إلى مظلة الليكود الكبرى على حساب الأحزاب اليمينية المتطرفة والحريدية المتحالفة معه. وتظهر مراجعة الاستطلاعات ثباتاً في الحجم الإجمالي للائتلاف الحاكم الذي استقر عند حدود ٤٩-٥٣ مقعداً، في حين حافظت كتلة المعارضة مجتمعة على تفوقها العددي المريح، مسجلة أرقاماً تتراوح بين ٥٦-٦١ مقعداً، مما يؤكد أن الزخم الأولي لم ينجح في إحداث أي تغيير جوهري في الخريطة السياسية الأوسع التي ستحدد لاحقاً هوية وتوجهات الحكومة المقبلة.

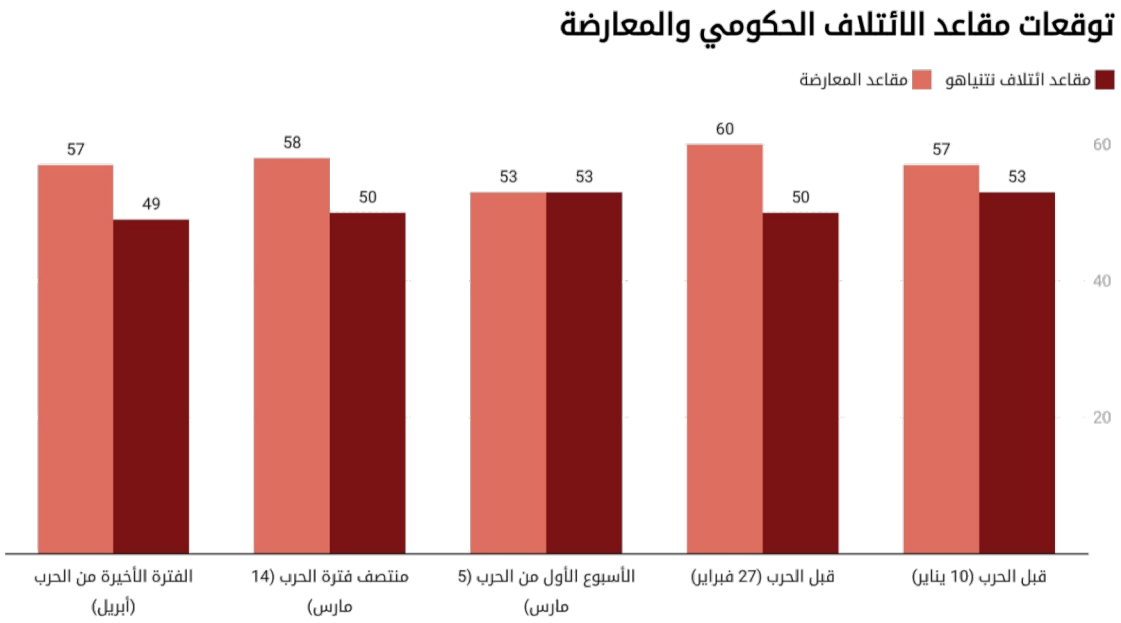

قبل وخلال الحرب مع إيران

إلى جانب هذه المحدودية السياسية للتأييد، اتسم تأثير ظاهرة الدعم للحرب بانقسام عرقي وقومي صارخ، مما يعكس تصدعاً بنيوياً عميقاً في النسيج المجتمعي الإسرائيلي. تشير والاستطلاعات الميدانية التي أجراها المعهد الإسرائيلي للديمقراطية إلى أن التأييد الكاسح لاستمرار الحرب العسكرية، حتى في ذروته، تركز بشكل حصري تقريباً داخل الأغلبية اليهودية. وفي تناقض حاد وكاشف للتباينات الداخلية، أظهرت البيانات أن أقل من عشرين بالمائة فقط من المواطنين العرب في إسرائيل دعموا مسار الحرب، فيما رأى الجزء الأكبر منهم، وبنسبة طاغية، أن الدوافع الكامنة وراء هذه المواجهة العسكرية تعود إلى مصالح شخصية وسياسية محضة لرئيس الوزراء تهدف إلى ضمان استمراريته في السلطة. يسلط هذا الاستقطاب الديموغرافي والسياسي العميق الضوء على التحديات الهائلة التي تكتنف محاولات السلطة توظيف الحرب كأداة لخلق الإجماع الوطني الشامل، ويثبت يقيناً أن الصراع الحالي لم ينجح في خلق هوية مدنية موحدة ومتماسكة، بل زاد من تعقيد المشهد الانتخابي من خلال ترسيخ الفجوات وانعدام الثقة بين المكونات المجتمعية المختلفة.

وعلى الرغم من الزخم الأولي للاصطفاف حول القيادة، أثبتت مسارات الرأي العام اللاحقة أن تأثير هذا التأييد الشعبي اتسم بطبيعة عابرة ومرحلية. فبعد انقضاء شهر كامل على اندلاع العمليات العسكرية، وتحديداً بحلول الأول من شهر أبريل، رصدت المؤشرات الإحصائية تراجعاً ملموساً في مستويات الدعم؛ إذ انخفضت نسبة التأييد للعملية العسكرية في أوساط الأغلبية اليهودية من ٩٣٪ إلى ٧٨٪، بينما تراجع التأييد العام ليقارب حاجز ٦٠٪. وفي مؤشر أكثر دلالة على تآكل الثقة الشعبية، شهد التأييد للهدف الاستراتيجي الأقصى للحرب، والمتمثل في الاستمرار بالعمليات حتى تحقيق تغيير جذري في النظام الإيراني، انخفاضاً ملحوظاً من ٦٣٪ إلى ٤٦٪ بالمائة.

وبالتوازي مع ذلك، تراجعت التوقعات الإيجابية للرأي العام بشأن كفاءة المخرجات العسكرية؛ حيث انخفضت نسبة المتفائلين بإلحاق ضرر هيكلي كبير بالبرنامج النووي الإيراني من ٦٢٪ إلى ٤٨٪ وتراجعت التوقعات المتعلقة بتحييد منظومة الصواريخ الباليستية من ٧٣٪ إلى ٥٨٪، لتنخفض مستويات التوقع بإمكانية إلحاق ضرر حاسم بالنظام الإيراني من ٦٩٪ إلى ٤٣٪. ويعكس هذا التراجع حالة من الإرهاق الاستراتيجي والتشكك المتزايد في قدرة القيادة على تحقيق الأهداف التكتيكية الطموحة بمرور الوقت، مما يقلص من جدوى توظيف مسار الحرب كرافعة انتخابية مضمونة للائتلاف الحاكم في الاستحقاقات القادمة.

توقعات الرأي العام الإسرائيلي بشأن تحقيق أهداف الحرب

(مارس - أبريل 2026)

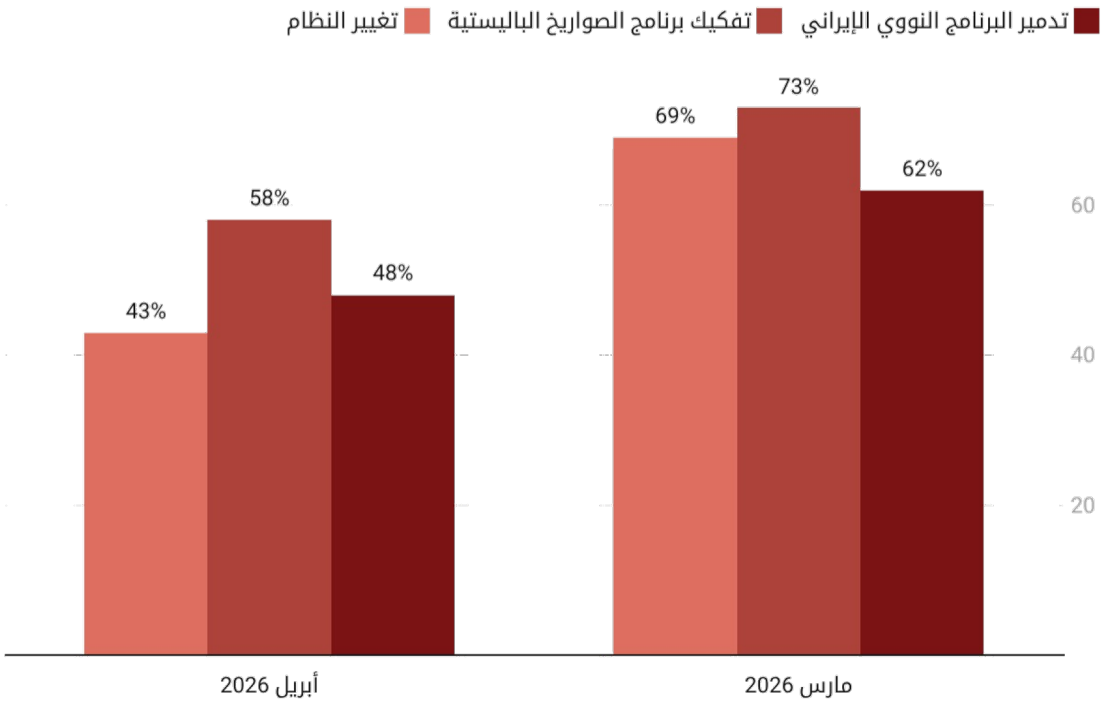

ضرورات استراتيجية أم حسابات للبقاء السياسي

ارتكز قرار القيادة السياسية والأمنية بإطلاق مواجهة عسكرية شاملة ضد إيران على مسوغات أمنية تعلقت بالضرورات الاستراتيجية لتفكيك البنية التحتية للمشروع النووي الإيراني، وتحييد القدرات العملياتية للمحور الإقليمي الذي يهدد الجبهات الإسرائيلية المتعددة. وقد اكتسبت هذه المسوغات زخماً إضافياً إثر تواتر التقييمات الاستخباراتية التي أشارت بوضوح إلى وتيرة متسارعة في تقدم طهران نحو عتبة الإنتاج النووي وتوسيع قدراتها الباليستية. ويمثل هذا التهديد مرتكزاً ثابتاً في العقيدة الأمنية الإسرائيلية، ولطالما احتل موقعاً مركزياً في الخطاب السياسي لرئيس الوزراء بنيامين نتنياهو لسنوات طويلة. وعليه، وفرت هذه المحددات غطاءً مؤسسياً لإطلاق العملية العسكرية، بوصفها إجراءً استباقياً تقتضيه ضرورات الأمن القومي لضمان بقاء الدولة واستقرارها وسط بيئة جيوسياسية تتسم بالعداء وتقلب موازين القوى.

على النقيض تماماً من هذا الخطاب الاستراتيجي المبدئي، تبرز القراءات الأولية مدعومة بمؤشرات سياسية قوية، أن إدارة نتنياهو لأمد الحرب، وتحديد نطاقها، ورفض مناقشة مسارات الخروج الدبلوماسي، تخضع بالقدر ذاته، إن لم يكن أكثر، لحسابات نفعية صارمة تتعلق بأزمته القانونية الطاحنة المتواصلة. يواجه رئيس الوزراء الإسرائيلي محاكمة جنائية مستمرة تتضمن إجمالاً تهماً تتعلق بالرشوة، والاحتيال، وخيانة الأمانة العامة، وهي محاكمة تشكل تهديداً وجودياً ومباشراً لمستقبله السياسي وحريته الشخصية على حد سواء. في هذا السياق المعقد، وفرت حالة الطوارئ الوطنية وإعلان المراسيم الخاصة بالوضع الاستثنائي للجبهة الداخلية ذريعة قانونية وسياسية قوية لتأجيل الإجراءات القضائية وتعطيل مسار جلسات المحاكمات، بحجة انشغال القيادة التنفيذية حصرياً في إدارة دفة الصراع الإقليمي الوجودي. يتيح استمرار حالة الحرب والتعبئة العامة لنتنياهو تجميد المشهد السياسي الداخلي بالكامل، ومنع قوى المعارضة من حشد الشارع بشكل واسع وفعال، وتأجيل تشكيل لجان التحقيق الرسمية والمستقلة المتعلقة بفشل الإدارة في أحداث السابع من أكتوبر، مما يضمن له البقاء المحصن في منصبه بعيداً عن مقصلة المساءلة الفورية أو الاستجواب البرلماني الدقيق.

تتجلى أبعاد هذا التوظيف السياسي والشخصي للأزمة العسكرية الراهنة في محاولات نتنياهو الدؤوبة استثمار الانتصارات التكتيكية الأولية التي حققها سلاح الجو والتحالف الدولي لتعزيز سرديته الذاتية كزعيم تاريخي لا غنى عنه في قيادة الأمة، وذلك في مسعى مستقبلي موازٍ وخطير يرمي للحصول على عفو رئاسي استثنائي ينهي ملاحقته القضائية بشكل تام. تترافق هذه الجهود الاستثنائية مع ضغوط سياسية حادة وابتزاز مستمر يمارسه حلفاؤه في أقصى اليمين المتطرف، الذين يدركون جيداً أن أي تسوية دبلوماسية إقليمية أو اتفاق لوقف إطلاق النار لا يلبي طموحاتهم الأيديولوجية الراديكالية سيؤدي حتماً ومباشرة إلى سحب الثقة، وتفكك الائتلاف الحاكم، وسقوط الحكومة في تصويت برلماني سريع. وبناءً على ذلك، يجد نتنياهو نفسه رهينة مقيدة لمعادلة سياسية قاسية تجبره منهجياً على إطالة أمد الصراع، وتجنب تقديم أية تنازلات استراتيجية أو سياسية قد تثير حفيظة وغضب شركائه المتطرفين، مفضلاً الاستمرار المنهجي في التصعيد العسكري كدرع سياسي يحميه من المحاسبة القانونية والانهيار البرلماني الحتمي، وهو ما يجعل من هذه الحرب الإقليمية أداة سياسية تتداخل فيها المصلحة الوطنية العليا مع المصير الشخصي للقيادة السياسية بطريقة استثنائية قل نظيرها في تاريخ الديمقراطيات البرلمانية الحديثة.

استمرار الحرب: رهان انتخابي أم فخ للانهيار السياسي

يعتقد مهندسو الحملات الانتخابية داخل الائتلاف الحاكم أن إبقاء الدولة في حالة استنفار طوارئ قصوى وتعبئة مجتمعية شاملة يوفر غطاءً سياسياً مثالياً لتجميد مساعي المحاسبة الداخلية وتأجيل تشكيل لجان التحقيق الرسمية في الإخفاقات الاستخباراتية المتراكمة. تعتمد هذه الاستراتيجية الانتخابية الكلاسيكية على افتراض سيكولوجي يفيد بأن الناخب الإسرائيلي، حينما يوضع تحت وطأة التهديد الوجودي المباشر، سيميل غريزياً إلى التمسك بالقيادة التنفيذية الحالية وتجنب مغامرة استبدال النخب الحاكمة في خضم عاصفة إقليمية غير مسبوقة. يطمح الائتلاف الحاكم من خلال هذه الرؤية البراغماتية إلى إعادة إنتاج سردية الأمن القومي التي طالما احتكرها نتنياهو ووظفها بنجاح لتقديم نفسه كشخصية تاريخية لا غنى عنها، مراهناً على أن استمرار حالة الحرب سيطغى في النهاية على أصوات المعارضة المدنية ويجبر الناخبين المترددين على العودة إلى المظلة اليمينية المألوفة تجنباً للقفز في المجهول السياسي.

ومع ذلك، يصطدم هذا الرهان الانتخابي المحسوب بجدار الواقع الميداني والتداعيات العميقة لردود الفعل العسكرية المباشرة على الجبهة الداخلية الإسرائيلية، حيث تشكل التهديدات الأمنية المستمرة عقبة كأداء ومانعاً بنيوياً أمام أية محاولات حكومية لتغيير المزاج الانتخابي لصالحها. إن التحول التدريجي من حرب استباقية خاطفة إلى حرب استنزاف متعددة الجبهات قد يسفر عن اختراق غير مسبوق للعمق المدني الإسرائيلي، حيث باتت المراكز الحضرية الكبرى والمقرات الاقتصادية الحساسة أهدافاً يومية للصواريخ الباليستية والطائرات المسيرة.

يترافق هذا الانكشاف الأمني الخطير مع استمرار مأساة تشريد مئات الآلاف من المواطنين من مستوطنات الأطراف، الذين يعيشون حالة من انعدام اليقين والنزوح الداخلي الطاحن دون وجود أفق زمني واضح لعودتهم المستقرة. يخلق هذا الواقع المعاش من الهشاشة الأمنية والاضطراب المجتمعي حالة من التنافر المعرفي العميق لدى الناخب الإسرائيلي؛ ففي حين تضخ الآلة الإعلامية الحكومية وعوداً حالمة بفرض الردع المطلق وسحق التهديدات الخارجية بشكل نهائي، يعيش المواطن العادي يوميات مثقلة بالرعب المادي والاضطرار المتكرر للهروب نحو الملاجئ. بالتالي، يتحول استمرار الحرب واستنزاف الموارد من أداة مفترضة لتوحيد الصفوف خلف القيادة إلى عامل محفز لتصاعد النقمة الشعبية ضد سلطة تبدو عاجزة عن حماية سيادتها الإقليمية وأمن مواطنيها الفعلي، مما يقوض أي فرصة لتبدل المزاج العام لصالح الائتلاف الحاكم.

في ضوء هذه التناقضات الهيكلية والمركبة، تتبلور الإجابة حول مآلات سردية "الأمن والأمان" لتؤكد أنها ستكون السردية ذاتها التي ستحطم شرعية نتنياهو وائتلافه في صناديق الاقتراع، بدلاً من أن تنتشلهم من أزمتهم العميقة. بالاحتكام إلى نظريات التصويت بأثر رجعي في النظم الديمقراطية، يتضح أن الناخبين يقيمون الحكومات في أوقات النزاعات الممتدة بناءً على النتائج الأمنية الملموسة والتكلفة البشرية والاقتصادية، وليس استناداً إلى الخطابات الأيديولوجية الرنانة.

كما أدى الفشل المتراكم في توفير مظلة حماية شاملة، والعجز عن إحداث حسم عسكري سريع، إلى تجريد القيادة السياسية الحالية من مصداقيتها التاريخية كحارسة للأمن القومي. وقد أدركت قوى المعارضة، وبشكل خاص تلك التي تتزعمها شخصيات ذات خلفيات عسكرية وأمنية صارمة، هذه الثغرة الاستراتيجية، فعملت على اختطاف الورقة الأمنية من يد الليكود، مبينة للجمهور أن سياسات الائتلاف الحالي تطيل أمد المعاناة في صراع يفتقر إلى استراتيجية خروج محددة. وعليه، فإن الإصرار المفرط على إطالة أمد الحرب وتوظيف السردية الأمنية في ظل استمرار نزيف الخسائر وانعدام الاستقرار الداخلي لن يضمن البقاء السياسي لليمين التقليدي، بل سيجعل من هذه السردية لائحة اتهام شعبية قاسية تعيد الطريق لانهياره المحتم، وتؤسس لصعود تيارات بديلة تتعهد بترميم منظومة الردع بعيداً عن توظيف الأزمات الوطنية في حسابات البقاء الشخصي.

الاستنزاف الممتد ومخاطر التصويت العقابي

مع تحول مسار العمليات من إطار الضربات الاستباقية الخاطفة إلى نمط حرب الاستنزاف الشاملة، بدأت التكلفة الاستراتيجية والمادية تلقي بظلالها على الجبهة الداخلية الإسرائيلية. أدى اتساع رقعة المواجهة وتفعيل الجبهات الإقليمية إلى تعطيل مسارات الملاحة الدولية وإمدادات الطاقة، ولا سيما إثر التداعيات المترتبة على إغلاق مضيق هرمز، مما نتج عنه صدمات اقتصادية كلية عصفت بالبنية الاقتصادية الإسرائيلية التي تعاني مسبقاً من تراجع في تصنيفاتها الائتمانية وتراكم في مستويات الدين العام.

وتُرجم هذا التدهور في ارتفاع معدلات التضخم، مما دفع القيادة التنفيذية إلى إقرار ميزانية طوارئ تقشفية في ربيع عام ٢٠٢٦، ارتكزت على إجراء تقليصات حادة في مخصصات الخدمات المدنية الأساسية كقطاعات التعليم والصحة والرعاية الاجتماعية. وتترافق هذه السياسات المالية الانكماشية مع استمرار أزمة النزوح الداخلي لمئات الآلاف من المواطنين من المناطق الحدودية الشمالية والجنوبية، مما أسهم في إحداث تآكل منهجي في مستويات الثقة الشعبية تجاه قدرة الحكومة على الحفاظ على العقد الاجتماعي وتوفير مقومات الأمن الاقتصادي للمواطنين.

وإلى جانب التداعيات العسكرية والاقتصادية، شكلت أزمة تشريعات التجنيد الإلزامي والإعفاءات الممنوحة للشبان اليهود المتشددين (الحريديم) عاملاً حاسماً في تعميق الاستقطاب المجتمعي والسياسي. فقد أفرزت حالة التعبئة الشاملة وطويلة الأمد تبايناً هيكلياً في تحمل الأعباء الوطنية؛ حيث تتحمل الطبقات العلمانية والتقليدية التكلفة البشرية والاقتصادية المباشرة للخدمة العسكرية المتواصلة، في حين يستمر الائتلاف الحاكم في توفير الحماية القانونية والمادية للامتيازات الممنوحة للفصائل الدينية لضمان تماسك قاعدته البرلمانية، متجاوزاً بذلك التحذيرات المتكررة الصادرة عن المؤسسة العسكرية بشأن العجز الحاد في القوى البشرية ومخاطر استنزاف قوات الاحتياط.

وقد وفرت هذه المفارقة المؤسسية مساحة سياسية واسعة لقوى المعارضة لإعادة صياغة استراتيجياتها الانتخابية، مرتكِزة على مطالب تحقيق المساواة في تحمل الأعباء المدنية والعسكرية، وإنهاء التوظيف السياسي للمقدرات الوطنية. وأسهم هذا الخطاب في تحويل جزء كبير من الانتباه العام من التركيز الحصري على التهديدات الخارجية إلى نقد الاختلالات الداخلية ومساءلة السياسات التفضيلية التي تعتمدها الحكومة للحفاظ على بقائها في السلطة.

يتضح بشكل جلي أن القيادات التنفيذية التي تنخرط في صراعات استنزافية ممتدة غالباً ما تواجه تصويتاً عقابياً في الاستحقاقات الانتخابية اللاحقة، بغض النظر عن المسوغات الاستراتيجية المبدئية التي رُفعت لتبرير العمليات. وتتقاطع حرب عام ٢٠٢٦ مع أزمات تاريخية مفصلية كحرب عام ١٩٧٣، وحرب لبنان الأولى، وحرب لبنان الثانية عام ٢٠٠٦، وهي محطات أثبتت فيها الإخفاقات الاستراتيجية المكتشفة لاحقاً، والتكلفة البشرية الباهظة، إلى جانب غياب استراتيجيات خروج واضحة، قدرتها على الإطاحة بحكومات راسخة وتشكيل لجان تحقيق قضائية أفضت إلى تحولات عميقة في الخريطة السياسية.

وبناءً على ذلك، فإن استمرار الصراع الشامل دون تحقيق حسم عسكري قاطع أو إرساء تسوية دبلوماسية مقبولة محلياً، يضع الائتلاف الحاكم أمام مخاطر استنساخ تلك الإخفاقات التاريخية. فالناخب الإسرائيلي، في ظل الضغوط الاقتصادية المتمثلة في التضخم والسياسات التقشفية، والاضطرابات الأمنية المستمرة، قد لا يمنح ثقته مجدداً لقيادة سياسية أسهمت سياساتها في تعميق العزلة الدولية وإحداث تصدعات مجتمعية هيكلية يصعب ترميمها على المدى المنظور.

سيناريوهات الحسم الانتخابي

في خضم هذه التعقيدات الجيوسياسية والأزمات الداخلية المتشابكة، تتبلور ثلاث سيناريوهات رئيسية تحكم مسار الاستحقاق الانتخابي وتكتيكات الائتلاف الحاكم للتعامل مع صندوق الاقتراع.

يتمثل السيناريو الأول في السعي الحثيث لتأجيل الانتخابات إلى ما بعد الموعد الدستوري المقرر في أكتوبر من عام ٢٠٢٦، مستنداً في ذلك إلى استمرار حالة الحرب وتوسيع نطاق المراسيم الخاصة بالوضع الاستثنائي للجبهة الداخلية. حيث يطمح بنيامين نتنياهو من خلال هذا السيناريو إلى تجميد العملية الديمقراطية كلياً بحجة تعذر إجراء حملات انتخابية آمنة أو تأمين مراكز الاقتراع في ظل القصف الصاروخي المستمر والتهديدات الإقليمية متعددة الجبهات.

يمثل هذا الخيار الملاذ السياسي الأفضل للائتلاف اليميني، كونه يمنح القيادة الحالية وقتاً إضافياً مفتوحاً لإعادة ترتيب الأوراق، ومحاولة تحقيق إنجاز عسكري يمكن تسويقه، وتأخير لجان التحقيق في إخفاقات الماضي. إلا أن هذا السيناريو يصطدم بعقبة دستورية وسياسية تكاد تكون غير قابلة للتجاوز: فقوانين الأساس الإسرائيلية، وتحديداً "قانون أساس: الكنيست"، تشترط موافقة أغلبية برلمانية ساحقة واستثنائية تصل إلى ٨٠ عضواً لتأجيل الانتخابات عن موعدها الثابت. ويُعد هذا التوافق أمراً يستحيل تحقيقه في ظل الرفض المطلق والقطعي لقوى المعارضة التي تعتبر أي محاولة لتأجيل الانتخابات بمثابة اختطاف لمؤسسات الدولة تحت ذريعة الأمن القومي ومكافأة غير مستحقة لرئيس الوزراء.

على النقيض من محاولات التأجيل، **يبرز السيناريو الثاني** المتمثل في التبكير بالانتخابات والذهاب إلى صناديق الاقتراع قبل حلول شهر أكتوبر، وهو مسار قد يُفرض على المشهد السياسي إما كخيار استراتيجي طوعي أو كحتمية سياسية قسرية ناتجة عن تصدع الائتلاف. من الزاوية الاستراتيجية الطوعية، قد يلجأ نتنياهو إلى حل الكنيست والدعوة لانتخابات مبكرة إذا ما نجح فجأة في تحقيق نصر عسكري استراتيجي خاطف مع انتهاء الحرب، مثل تدمير منشأة نووية إيرانية شديدة الأهمية، أو فرض تسوية سياسية مدعومة أمريكياً تُسوق محلياً على أنها إنجاز تاريخي.

وفي هذه الحالة المحددة، سيسعى الائتلاف الحاكم إلى استغلال ذروة النشوة الوطنية العابرة وترجمتها فوراً إلى مقاعد برلمانية قبل أن يتبدد هذا الزخم وتطفو التكاليف الاقتصادية والبشرية على السطح، وقبل أن تبدأ اللجان القضائية عملها الفعلي. أما من الزاوية القسرية، فإن التبكير بالانتخابات قد يحدث نتيجة انهيار الائتلاف الحاكم من الداخل، سواء بسبب انسحاب الفصائل الحريدية إذا فشلت الحكومة في تمرير قوانين التجنيد التي تحمي امتيازاتهم، أو عبر تمرد الأحزاب القومية المتطرفة إذا ما أُجبرت إسرائيل على قبول تسوية أو وقف لإطلاق النار لا يلبي طموحاتهم التوسعية، مما يؤدي إلى سقوط الحكومة والذهاب إلى انتخابات مبكرة في أجواء من التشظي والانقسام.

أما السيناريو الثالث، فيتمثل في التشبث بالسلطة حتى الرمق الأخير وعقد الانتخابات في موعدها الدستوري الصارم في أواخر أكتوبر من عام ٢٠٢٦، وسط بيئة سياسية شديدة الاستقطاب وحرب استنزاف متواصلة أو تبعات ما بعد صراع لم يُحسم تماماً. في هذا السياق، سيوجه نتنياهو كامل طاقته السياسية والتشريعية لإبقاء ائتلافه الهش متماسكاً يوماً بيوم، مقدماً التنازلات التكتيكية اللازمة لشركائه في أقصى اليمين والتيار الديني لضمان عدم انسحابهم، ومستغلاً حالة الطوارئ لتمرير ميزانيات مؤقتة وتأجيل أية استحقاقات وطنية كبرى.

ويعتمد هذا السيناريو على سياسة شراء الوقت وتقطيع أوصال الأزمات، حيث تتحول الحكومة إلى إدارة لتصريف الأعمال الحربية والسياسية في آن واحد، تحاول امتصاص الغضب الشعبي وتفكيك الاحتجاجات المدنية، مراهنة على قدرة رئيس الوزراء التاريخية في المناورة وتغيير التحالفات في اللحظات الحاسمة التي تسبق التوجه الإجباري إلى صناديق الاقتراع.

وفي الختام، تطرح الانتخابات البرلمانية الإسرائيلية المقررة في أكتوبر ٢٠٢٦ حالة استثنائية في تعقيدات التفاعل بين الحروب الإقليمية الطاحنة والممارسة الديمقراطية الداخلية، حيث لا تشكل العملية العسكرية ضد إيران حدثاً جيوسياسياً عابراً، بل زلزالاً بنيوياً يعيد تشكيل محددات السلوك الانتخابي والاصطفاف الحزبي بالكامل. كما كشف المشهد ما قبل اندلاع الأعمال العدائية عن ائتلاف يميني يعاني من تصدعات هيكلية وانعدام ثقة مؤسسي، وهي أزمات سعت القيادة التنفيذية للقفز فوقها عبر استغلال حالة التعبئة الوطنية وتنشيط غريزة البقاء الجمعي ضد التهديد الخارجي.

ورغم النجاح التكتيكي القصير الأمد في استعادة جزء من القاعدة الجماهيرية لليكود، أثبتت ديناميكيات الحرب وتحولها إلى استنزاف طويل الأمد أن ظاهرة الالتفاف حول العلم كانت هشة ومؤقتة، ولم تفلح في كسر حاجز الجمود الكتلوي أو تأمين أغلبية برلمانية قادرة على الاستمرار، بل أسفرت عن تعميق الشروخ الديموغرافية والسياسية بين مختلف مكونات المجتمع الإسرائيلي.

كما إن التداخل العميق بين الضرورات الاستراتيجية للأمن القومي والحسابات النفعية للبقاء الشخصي قد جرّد السردية الأمنية الكلاسيكية من فاعليتها التاريخية، محولاً إياها من درع يحمي القيادة السياسية إلى لائحة اتهام شعبية تسلط الضوء على الإخفاقات في حماية الجبهة الداخلية وغياب استراتيجيات الخروج الواضحة. ومع تصاعد الكلف الاقتصادية الخانقة الناتجة عن أزمات الطاقة وتداعيات التجنيد الانتقائي، تتآكل الشرعية الأخلاقية والسياسية لحكومة نتنياهو بشكل متسارع، لتسقط معها الرهانات على توظيف الأزمات الخارجية كطوق نجاة انتخابي. وأمام استحالة التلاعب بالموعد الدستوري للانتخابات بفضل الحواجز القانونية الصارمة وضغوط المعارضة، ستجد القيادة الإسرائيلية نفسها مضطرة لمواجهة الناخب في موعد لا مفر منه، في تصويت يغلب عليه طابع المحاسبة بأثر رجعي على إدارة الأزمات المتراكمة.

وفي المحصلة، لن تكون هذه الانتخابات مجرد عملية لإعادة تدوير النخب السياسية التقليدية، بل تمثل نقطة انعطاف تاريخية ترجح صعود تيار أمني براغماتي وتكنوقراطي جديد، قادر على تجاوز الاستقطاب الأيديولوجي الحاد، وإعادة ترميم العقد الاجتماعي الممزق. ستكتب نتائج صناديق الاقتراع الفصل الأخير في اختبار ديمقراطي ومؤسسي حاسم، قد يرسم النهاية الحتمية لحقبة الهيمنة اليمينية الراهنة، ويؤسس لمرحلة انتقالية جديدة في التاريخ السياسي الإسرائيلي، تخضع فيها كافة القيادات لمحاسبة صارمة لا تعترف بأعذار الحرب، مهما بلغت حدة التهديدات الخارجية المحيطة بها.

المراجع

أرناؤوط، عبد الرؤوف د. أ. ر. "استطلاع بإسرائيل: الحرب على إيران لم تعزز شعبية نتنياهوز." وكالة الأناضول. 6 مارس، 2026. https://www.aa.com.tr/ar/%D8%A5%D8%B3%D8%B1%D8%A7%D8%A6%D9%8A%D9%84/%D8%A7%D8%B3%D8%AA%D8%B7%D9%84%D8%A7%D8%B9-%D8%A8%D8%A5%D8%B3%D8%B1%D8%A7%D8%A6%D9%8A%D9%84-%D8%A7%D9%84%D8%AD%D8%B1%D8%A8-%D8%B9%D9%84%D9%89-%D8%A5%D9%8A%D8%B1%D8%A7%D9%86-%D9%84%D9%85-%D8%AA%D8%B9%D8%B2%D8%B2-%D8%B4%D8%B9%D8%A8%D9%8A%D8%A9-%D9%86%D8%AA%D9%86%D9%8A%D8%A7%D9%87%D9%88/3852503

شنايدر، تال. "استطلاع: غالبية الإسرائيليين يعتقدون أن نتنياهو سينفذ خطوة مثل الهجوم على إيران قبل الانتخابات." تايمز أوف إسرائيل. 14 يونيو، 2025. https://ar.timesofisrael.com/%D8%A7%D8%B3%D8%AA%D8%B7%D9%84%D8%A7%D8%B9-%D8%BA%D8%A7%D9%84%D8%A8%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%B3%D8%B1%D8%A7%D8%A6%D9%8A%D9%84%D9%8A%D9%86-%D9%8A%D8%B9%D8%AA%D9%82%D8%AF%D9%88%D9%86/

------. "Explainer: Conducting elections during war." International IDEA. February 24, 2025. https://www.idea.int/news/explainer-conducting-elections-during-war

------. "Israel political unity on Iran war fractures, opposition warns of 'security disaster'." Mizzima. March 27, 2026. https://eng.mizzima.com/2026/03/27/32562

Abu Ras, Thair. "A Calculus of Conflict: Netanyahu's Political Survival Through Extended War." Arab Center Washington DC. April 16, 2025. https://arabcenterdc.org/resource/a-calculus-of-conflict-netanyahus-political-survival-through-extended-war/

Akram, Susan M., et al. The US-Israel War on Iran: Analyses and Perspectives. Arab Center Washington DC. March 2, 2026. https://arabcenterdc.org/resource/the-us-israel-war-on-iran-analyses-and-perspectives/

Ben-Nun, Sarah. "Netanyahu's trial hearing shortened due to 'security developments'." The Jerusalem Post. October 28, 2025. https://www.jpost.com/israel-news/politics-and-diplomacy/article-871968

Cohen, Moshe. "One month of war uncertainty leaves Israel's political map unchanged - poll." The Jerusalem Post. March 27, 2026. https://www.jpost.com/israel-news/politics-and-diplomacy/article-891392

Feinstein, Yuval and Geffen Ben-David. 2026. "United or Divided? A Polarized Society's Response to War." Public Opinion Quarterly, 1-40. https://doi.org/10.1093/poq/nfag014

Gitlin, Abir. "Israelis lose faith in decisive victory in Iran war - opinion." The Jerusalem Post. April 1, 2026. https://www.jpost.com/opinion/article-891735

Hamanaka, Shingo. 2020. "The Ground Operation Sent Citizens into a Frenzy: The Rally around the Flag Effect during Operation Protective Edge." Global Security: Health, Science and Policy 5 (1): 142-52. https://doi.org/10.1080/23779497.2021.1872402

Lederman, Alex. "The Opposition Eyes Elections." Israel Policy Forum. September 10, 2025. https://israelpolicyforum.org/2025/09/10/the-opposition-eyes-elections/

Saliaka, Ioanna. "Crisis and Cohesion: Understanding the Rally-Around-the-Flag Effect Through the Israeli Experience." Strategy International. June 19, 2025. https://strategyinternational.org/2025/06/19/publication185/

Schneider, Tal and Ariela Karmel. "In first, poll shows Eisenkot's party overtaking Bennett's as potential leader of anti-Netanyahu bloc." The Times of Israel. March 19, 2026. https://www.timesofisrael.com/in-first-poll-shows-eisenkot-overtaking-bennett-as-netanyahus-top-challenger/

Schneider, Tal and Ariela Karmel. "Poll: Netanyahu's Likud enjoys boost amid Iran war, but bloc he leads is no closer to majority." The Times of Israel. March 5, 2026. https://www.timesofisrael.com/poll-netanyahus-likud-enjoys-boost-amid-iran-war-but-not-enough-to-clinch-election-win/

Sokol, Sam. "Israeli opposition leaders rally behind government as Israel and US strike Iran." The Times of Israel. February 28, 2026. https://www.timesofisrael.com/israeli-opposition-leaders-rally-behind-government-as-israel-and-us-strike-iran/

Winer, Stuart. "Survey finds public trust in Netanyahu stayed low, at 40%, even in light of Iran war." The Times of Israel. July 2, 2025. https://www.timesofisrael.com/survey-finds-public-trust-in-netanyahu-stayed-low-at-40-even-in-light-of-iran-war/

مركز
الحبتور
للأبحاث